خلال انطلاق فعاليات معرض «كونيكت» للمشاريع الصغيرة

الصالح: «التجارة» تركز على تحسين بيئة الأعمال وتعديل قانون الوكالات التجارية

الشيخ سلمان الصباح وأنس الصالح خلال افتتاح المعرض

جولة في المعرض

تحت رعاية وحضور وزير التجارة والصناعة أنس الصالح، وبحضور وزير الإعلام وزير الدولة لشؤون الشباب سلمان الحمود الصباح افتتحت أولوية المشاريع الصغيرة التابعة للمشروع الوطني للشباب معرض «كونيكت» في مكتبة الكويت الوطنية.

ورحبت أبرار السعود، عضو أولوية المشاريع الصغيرة بالنيابة عن زملائها وباسم المشروع الوطني للشباب، بالحضور الكريم وعلى رأسهم الوزراء وممثلي مختلف هيئات الدولة ومؤسساتها وأصحاب المشاريع الصغيرة المشاركين في المعرض.

وخلال الافتتاح توجه وزير التجارة والصناعة أنس الصالح بكلمة للشباب عبر فيها عن سعادته برعاية وحضور المعرض وعن فخره بما يبذله أعضاء المجلس التحضيري للمشروع الوطني للشباب بشكل عام وأعضاء أولوية المشاريع الصغيرة بشكل خاص في سبيل تنمية المشاريع الصغيرة ودعم أصحابها وتشجيع الشباب الكويتي.

كما استعرض في كلمته ملامح خطة وزارة التجارة والصناعة للعام 2013 والتي تولي تحسين بيئة الأعمال أولوية كبيرة بعد أن أشارت التقارير إلى تراجع مستواها في دول الخليج بوجه عام والكويت بوجه خاص.

وبناءً عليه فقد بدأت الوزارة بالعمل على سن القوانين والتشريعات التي من شأنها تحسين بيئة العمل وتعديل قانون الوكالات التجارية والإشراف على السلع والقانون الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة هذا بالإضافة إلى ميكنة قطاعي الشركات والتمويل لتسهيل إجراء وتنفيذ المعاملات بشكل يوفر الوقت والجهد إلى جانب تخصيص أراضي للمشاريع لحل الأزمة الراهنة.

وبدوره عبر وزير الإعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب سلمان الحمود الصباح عن اعتزازه بشباب الكويت الطموح الذي يسعى جاهداً في سبيل رفعة الوطن وازدهاره.

وأكد على أن دعم الشباب مهمة وطنية ومسؤولية مهمة تقع على عاتق المجتمع ككل.

سلمان الصباح: نعتز بشباب الكويت الطموح.. ودعمه مهمة وطنية

وأشار إلى أن الاهتمام بالشباب ومشاركتهم طموحاتهم وتحدياتهم ليس فقط مهمة الوزارة بل من بين أهم مسؤوليات رئاسة الوزراء بوجه عام. وأضاف أن للمجتمع الكويتي تاريخ تجاري عريق قد شابه بعض العراقيل التي نسعى لتذليلها لتهيئة بيئة مناسبة للمشاريع التجارية الصغيرة.

وعن أهداف المشروع، أفاد رئيس اللجنة العليا المشرفة على المشروع الوطني للشباب د.يوسف الإبراهيم أن المشروع قد جاء لتمكين الشباب من المساهمة في قيادة مسيرة التنمية لتحقيق الرؤية المستقبلية والأهداف الاستراتيجية والتنموية لدولة الكويت من خلال خلق قنوات تواصل بين القيادة السياسية والشباب وحثهم على المشاركة الايجابية في قضايا المجتمع والتعرف على طموحاتهم وتطلعاتهم وتحفيزهم على الابتكار والانخراط في العمل الحر.

وأضاف أن مجلس الشباب التحضيري قد جاء ليمهد الطريق وبشكل الوثيقة التي ستقدم لحضرة صاحب السمو الأمير في المؤتمر الوطني للشباب في شهر مارس المقبل. وسيتم تشكيل مجلس دائم للشباب، بحيث يستطيع جميع الشباب تقديم الطلب للالتحاق به، لمتابعة التوصيات التي قدمت لحضرة السمو أمير البلاد.

وسيتضمن المعرض ورش عمل لمناقشة وثيقة المشروع الوطني للشباب المرتبطة بالتنمية الاقتصادية والمشاريع الصغيرة في الكويت إلى جانب وجود لجنة تحكيم متخصصة لتقييم المشاريع المشاركة وتحديد الشركات المستحقة للجوائز والمبالغ المادية المقدمة من «كونيكت».

وفي السياق، يناشد أعضاء مجلس الشباب التحضيري بالمشروع الوطني للشباب، شباب الكويت كافة بتقديم مقترحاتهم وأفكارهم التي تسهم بدورها في عزة ورفعة الكويت. حيث أن شعار المشروع الوطني للشباب هو «الكويت تسمع» يؤكد على هدفه الرئيسي الرامي إلى توصيل صوت الشباب الكويتي ذو الأفكار البناءة إلى الجهات المسؤولة.

«بيتك للأبحاث»: الاقتصاد البحريني سينمو 3 في المئة العام الحالي

توقع تقرير أصدرته شركة بيتك للأبحاث التابعة لمجموعة بيت التمويل الكويتي «بيتك» أن يحقق الاقتصاد البحريني نشاطاً في النمو بالناتج المحلي الحقيقي من 3.9 في المئة في العام الماضي ليصل إلى 3 في المئة، وأن البحرين ستحتاج إلى تأكيد دورها خلال العام الحالي كمركز مالي في المنطقة، لاسيما وأن القطاع يساهم بشكل كبير في الناتج الوطني.

وأشار التقرير إلى تقديم الحكومة للبرلمان مشروع ميزانية لمدة سنتين بتوقع تحقيق عجز بمقدار 6.1 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2013 و 6.6 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2014، وانخفاضا في الإنفاق العام بمبلغ 3.45 مليارات دينار بحريني «9.2 مليارات دولار» في 2013 و 3.54 مليارات دينار بحريني لعام 2014 ... وفيما يلي التفاصيل

نتوقع أن يحقق الاقتصاد البحريني نموا بنسبة 3 في المئة على أساس سنوي في 2013. وقد شهد قطاع السياحة انتعاشا خلال الأشهر الأخيرة «مدعوما بعائدات سباق السيارات فورمولا1-»، وقد نما الاقتصاد البحريني الذي يستند على قطاع الخدمات بصورة رئيسية فقط بنسبة 2.1 في المئة فقط من حيث القيمة الحقيقية في عام 2011، وذلك بفضل التحسن الكبير في صافي التجارة، حيث انخفض الطلب المحلي بما يزيد عن 6 في المئة بالنسبة لعام 2011.

إن التوسع المعتدل في إنتاج النفط بالإضافة إلى تعافي قطاع الخدمات هي الأدوات التي من شأنها أن تبقى على نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عند 3 في المئة على أساس سنوي في الفترة من 2013 إلى 2015، وهو تقريبا نصف معدل وتيرة النمو التي شهدتها البحرين خلال السنوات الخمس التي سبقت بداية ركود الاقتصاد العالمي، وذلك قبل أن يستعيد الاقتصاد عافيته ليصل إلى معدل نمو بنحو 4.7 على أساس سنوي في 2016 و2017 حينما يؤتي خط الإنتاج الجديد لشركة المنيوم البحرين «ألبا» بثماره.

ونتوقع أن يظل قطاع النفط والغاز مساهما رئيسيا في النمو، وسوف تعمل الجهود المبذولة من أجل تحريك الصادرات الهيدروكربونية في سلسلة القيمة على ضمان مدى أهمية النفط، وذلك على الرغم من امتلاك البلاد لاحتياطيات نفطية تعد منخفضة نسبيا. وقد زادت الحكومة من مستوى الإنفاق على الإعانات وبناء المنازل في عام 2011، ولكننا نتوقع المزيد من التمويلات الخاصة «وهي متبعة بالفعل في قطاعي الطاقة والمياه، على سبيل المثال».

سيتم دفع نمو الصادرات بشكل رئيسي من جانب السلع، حيث يتعين على الصادرات الخدمية المنافسة مع دولة الإمارات العربية المتحدة وقطر. وقد وقعت البحرين على صفقة لاستيراد الغاز من روسيا، مما سيسمح لها بالتوسع في إنتاج الألمنيوم. لكن التباطؤ الذي شهدته اللمسات الأخيرة للصفقة والتأخر في إصدار العقود من أجل بناء محطة للغاز الطبيعي المسال قد نتج عنه أن قمنا بتأخير توقعاتنا حتى يدخل خط الانتاج الجديد التابع لألبا حيز التنفيذ في 2016 ، وسوف يظل نمو الواردات قوياً، نظرا لمحدودية قاعدة الإنتاج المحلي في البحرين.

وقد قدمت وزارة المالية مشروع ميزانية لمدة سنتين «تقر البحرين موازنة سنتين ماليتين متتاليتين في آن واحد» للبرلمان، والتي تتوقع تحقيق عجز بمقدار 6.1 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2013 و6.6 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2014.

وتوقع مشروع الميزانية أن يكون الإنفاق العام بمبلغ 3.45 مليارات دينار بحريني «9.2 مليار دولار» في 2013 و 3.54 مليارات دينار بحريني لعام 2014. والذي يعد انخفاضا عن مستوى الإنفاق في عام 2012 بمبلغ 3.65 مليار دينار. ومع ذلك، فإن هذا الرقم ليس فقط أعلى بكثير من الرقم المرصود لميزانية 2012 وهو 3.37 مليارات دينار «يتضمن أجور إضافية بمبلغ 290 مليون دينار للقطاع العام تم إعلانها بعد وقت قصير من الصدور المبدئي للميزانية»، لكن المملكة لديها أيضا سجل في السنوات الأخيرة من الحد بشكل كبير من الإنفاق في ميزانيتها.

ارتفع مؤشر أسعار المستهلكين في البحرين والذي يعد المؤشر الرئيس لقياس حجم التضخم بصورة طفيفة ليصل إلى 1.9 في المئة على اساس سنوي في نوفمبر 2012 من 1.6 في المئة على اساس سنوي في أكتوبر 2012 نظراً لارتفاع أسعار قطاع الأغذية والمشروبات «والذي يشكل 15.7 في المئة من سلة أسعار المستهلك» بمقدار 3.4 في المئة على اساس سنوي في نوفمبر 2012 من 2.7 في المئة على اساس سنوي في أكتوبر 2012. وظلت الأسعار في قطاع الإسكان والمرافق «يشكل 23.5 في المئة من سلة أسعار المستهلك» دون تغيير عن الشهر السابق.

ومن أجل حماية ارتباط الدينار البحريني بالدولار الأمريكي، يتطلب من مصرف البحرين المركزي الحفاظ على سعر الفائدة الرئيسي وسعر الفائدة على الودائع لمدة أسبوع، بشكل يتماشى تقريبا مع اسعار الفائدة الامريكية. ونظرا للمخاوف بشان حدوث تباطؤ في الإقراض المصرفي المحلي، فمن المرجح أن يظل معدل الفائدة منخفضا حتى يقوم مجلس الاحتياطي الاتحادي برفع أسعار الفائدة لديه، والذي نتوقع حدوثه في عام 2015. وقد حافظ المصرف المركزي على معدلات الفائدة منخفضة في عامي 2011 و2012 للمساعدة في تحفيز الاقتصاد وسيحافظ على الائتمان المتاح لتجنب تدهور القطاع التجاري. كما إن النمو المتواضع للاقتصاد البحريني بالإضافة إلى استمرار انخفاض معدلات التضخم في البحرين يعنيان أنه من غير المرجح أن يبدأ في رفع أسعار الفائدة قبل الولايات المتحدة. ويقدم المصرف المركزي البحريني أدوات السوق النقدي المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية من أجل توفير السيولة للقطاعات الفرعية الهامة في الصناعة المالية.

مؤشرات ميزانية البحرين

تضخم مؤشر أسعار المستهلك

توقعات بنمو قطاع الإنشاءات بالمنطقة 19 في المئة

كشف تقرير انه قد تم استكمال مشاريع إنشاءات بقيمة 68.7 مليار دولار في منطقة دول مجلس التعاون في عام 2012 ورغم أن الأرقام الواردة كانت اقل مما كان مقدراً لها بشكل مسبق إلا أن قطاع الإنشاءات في المنطقة شهد نمواً بنسبة 48 في المئة عما تم تحقيقه في عام 2011 عندما بلغت قيمة المشاريع الإنشائية المستكملة 46.5 مليار دولار ويتوقع التقرير أيضا زيادة إضافية بنسبة 19 في المئة في نمو القطاع عام 2013، حيث من المنتظر أن تصل قيمة مشاريع الإنشاءات المستكملة مبلغ 81.6 مليار دولار.

ومن المتوقع أيضا لقيمة مشاريع الإنشاءات الجديدة في المنطقة أن ترتفع في عام 2013، مع توقع ترسية مشاريع تقدر قيمتها بمبلغ 64.5 مليار دولار إلى المقاولين خلال الأشهر الـ12 المقبلة. ويُظهر هذا الرقم زيادة حادة تبلغ الثلث «33 في المئة» في قيمة المشاريع التي تمت ترسيتها في عام 2012 «وبلغت قيمتها 48.4 مليار دولار». وفي عام 2012 تصدرت القطاعات السكنية والتجارية وقطاع الضيافة سوق المشاريع المستكملة في المنطقة بقيمة 29.4 مليار دولار و12.2 مليار دولار و5.5 مليارات دولار على التوالي. ومن المساهمين الهامين في المشاريع المستكملة، نذكر أيضا قطاع التعليم والقطاع الطبي وقطاع التجزئة، مع مشاريع مستكملة بقيمة 5.2 مليارات دولار و3.3 مليارات دولار و2.4 مليار دولار على التوالي.

ومن المرجح أن يشهد عام 2013 نمواً ثنائي المراحل في مشاريع الإنشاءات ضمن القطاع السكني وقطاع التجزئة والقطاع التجاري ولكن بمعدلات نمو أبطأ وتبلغ 4.4 في المئة و4 في المئة و13 في المئة إلى قيمة 30.7 مليار دولار و2.5 مليار دولار و13.8 مليار دولار على التوالي. بيد أن المشاريع في قطاع الضيافة والقطاعين التعليمي والطبي ستنمو بمعدلات أسرع وتبلغ 27 في المئة و69 في المئة و79 في المئة إلى قيمة 27 مليار دولار و8.8 مليار دولار و5.9 مليار دولار على التوالي.

وستشهد الحصة السوقية لقطاع الضيافة والقطاع التعليمي في المنطقة بحسب قيمة المشاريع المستكملة في عام 2013 نمواً ملحوظاً بنسبة 137 في المئة «من 3.8 في المئة إلى 9 في المئة». و134 في المئة «من 4.7 في المئة إلى 11 في المئة» على التوالي. وستبقى مشاريع الأبنية السكنية أكبر قطاع في السوق العقارية بحسب مقدار المشاريع المتوقع استكمالها في عام 2013، وبحصة سوقية تبلغ نسبتها 38 في المئة. وستليها المشاريع التجارية بالمرتبة الثانية بنسبة 17 في المئة.

ولكن من المتوقع أن يتفوق القطاع التعليمي على قطاع الضيافة ويصعد للمرتبة الثالثة بنسبة 11 في المئة من الحصة السوقية، مقابل حصة سوقية تبلغ نسبتها 9 في المئة لقطاع الضيافة.

«اتحاد هيئات الأوراق المالية» يكرّم الشيبي

الفلاح مكرما الشيبي

عقد مجلس اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية اجتماعه السابع في 3 فبراير 2013 بمدينة الكويت، برئاسة ناصر أحمد الشيبي، الرئيس التنفيذي لهيئة قطر للأسواق المالية.

بدأ الاجتماع بكلمة ترحيبية من رئيس مجلس مفوضي هيئة أسواق المال الكويتية صالح مبارك الفلاح ، تلته كلمة ناصر أحمد الشيبي – رئيس الاتحاد ، الرئيس التنفيذي لهيئة قطر للأسواق المالية، وكلمة للأمين العام للاتحاد جليل طريف .

ناقش المجلس أربع مذكرات للأمانة العامة للاتحاد تختص بموضوعات مختلفة، الأولى بشأن تعيين مدقق حسابات خارجي للتدقيق حسابات الاتحاد عن السنة المالية 2013، والمذكرة الثانية بشأن أهداف واستراتيجيات اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية والدور المقترح للأمانة العامة للاتحاد، والثالثة بشأن اعتماد خطة وبرنامج عمل الاتحاد للعام 2013، والأخيرة بشأن الدراسة المالية للاتحاد للسنوات الثلاث القادمة.

كما اعتمد مجلس الاتحاد خلال اجتماعه التقرير السنوي للاتحاد لعام 2012 ، بالإضافة إلى اعتماد تقرير مراجع الحسابات والحسابات الختامية المدققة للسنة المالية 2012. ومن ثم انتقلت الرئاسة إلى هيئة أسواق المال الكويتية.

وناقش الاجتماع أيضا مشروع الموازنة التقديرية للاتحاد لعام 2013، وتحديد زمان ومكان انعقاد الدورة القادمة لمجلس الاتحاد .

وفي ختام الاجتماع قام الاتحاد بتكريم ناصر أحمد الشيبي لدوره خلال فترة رئاسته للاتحاد.

تقرير: البنوك الخليجية تهيمن على حصص نظيرتها الأوروبية بالمنطقة

توقعت مؤسسة ستاندرد آند بورز للتصنيف الائتماني أن تحل البنوك التجارية في دول مجلس التعاون الخليجي محل البنوك الأوروبية في شراء موجودات وحصص البنوك في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وربما في مناطق أخرى من إفريقيا.

وقالت مؤسسة التصنيف الأمريكية في تقرير بهذا الخصوص نشرته صحيفة الشرق الأوسط، إن البنوك الخليجية تستفيد في توسيع عملياتها الشرائية لحصص مصرفية في المنطقة العربية وما جاورها من قوة قاعدتها المالية ودعم مساهميها للتوسع مع انسحاب البنوك الأوروبية من المنطقة بسبب ضعف موازناتها المالية في أعقاب أزمة الديون الأوروبية، يذكر أن البنوك السعودية التي تعد الأكبر في دول التعاون أظهرت ارتفاعا ملحوظا في أرباحها خلال عام 2012، حيث بلغت الأرباح المجمعة 35.51 مليار ريال في عام 2012 بزيادة 9 في المئة على مستوياتها في عام 2011.

وتستفيد البنوك الخليجية من التوسع الإقراضي في دول التعاون والسيولة المتاحة لها خاصة البنوك السعودية التي ستستفيد خلال العام الجاري والأعوام المقبلة من النمو الكبير المتوقع في سوق الإقراض الإسكانية.

وفي هذا الصدد، قال جون ديفي البروفسور الزائر في جامعة لندن للأعمال التجارية إن الاقتصاد السعودي سيواصل التوسع خلال عام 2013 وفي السنوات المقبلة، لأنه إضافة إلى الموارد النفطية فإن السعودية لديها أعداد هائلة من الشباب الذين يبحثون عن فرص عمل حقيقية بعد تخرجهم في الجامعات، وبالتأكيد فإن الاقتصاد لا بد من أن يتوسع لتوفير الفرص الوظيفية لهؤلاء وكذلك للشابات اللاتي تخرجن في الجامعات، وبالتالي فإن البنوك ستوسع عملياتها، ومن ثم سترتفع أرباحها.

«بنتلي موتورز»: ارتفاع المبيعات بنسبة44 في المئة في الشرق الأوسط

بنتلي كونتيننتال جي تي V8.

اعلنت شركة «بنتلي موتورز» عن افضل سنة لها في منطقة الشرق الأوسط حيث حققت زيادة في مبيعاتها بلغت نسبتها 44 في المئة مقارنة مع عام 2011. وشهدت السنة ارتفاعاً كبيراً في المبيعات بسبب وصول سيارة «بنتلي كونتيننتال جي تي V8» Continental GT V8» الجديدة الحائزة على جوائز راقية إلى المنطقة، والتي شكلت نسبة 20 في المئة من إجمالي المبيعات. وكانت 2012 سنة ممتازة بالنسبة لـ«بنتلي الشرق الأوسط» إذ استلم 815 عميلاً سياراتهم الجديدة من «بنتلي».

أما على الصعيد العالمي، فقد ارتفعت المبيعات في كل منطقة من العالم مع زيادة «بنتلي» لشبكة مبيعاتها الدولية بنسبة 10 في المئة. وأنهت «بنتلي موتورز» السنة بنمو عال في المبيعات بلغت نسبته 22 بالمئة مع تسليم 8510 سيارات إلى العملاء. ومع هذا النجاح في المبيعات، تحافظ «بنتلي» على موقعها كالشركة الرائدة عالمياً في مجال تصنيع المركبات الفاخرة.

واستمر طرازا «كونتيننتال جي تي» «Continental GT» و«جي تي سي GTC» و«W12» W12» بالتربّع على قمّة لائحة طرازات «بنتلي» في الشرق الأوسط، واسهما بنسبة 27 في المئة من إجمالي المبيعات. ولقد انعكس هذا على المستوى الدولي أيضاً حيث شكل هذان الطرازان ثلث المبيعات الكلية.

من جهته، أنهى طراز «مولسان» «Mulsanne» سنة 2012 بتسجيل مبيعات جيدة وتم تسليم 130 سيارة منه في مختلف أرجاء المنطقة. وعلى المستوى العالمي، حقّق الطراز الأبرز لدى «بنتلي» نمواً قدره 10 بالمئة. وبشكل «مولسان» مثالاً حقيقياً عن سيارة «بنتلي» الخاصّة بالجولات السياحية الطويلة وهو يجمع بين أناقة المقصورة الداخلية والفخامة البريّة مع مستويات القوّة العالية جداً والمزايا الرياضية بحيث توفّر كلها تجربة القيادة الأكثر تميّزاً في العالم.

وتعليقاً على هذا، قال كريس باكستون، المدير الإقليمي للشرق الأوسط: «لقد كانت هذه سنة مميّزة بالنسبة لشركة «بنتلي» في الشرق الأوسط، وتم افتتاح صالات عرض في أبوظبي، قطر والمملكة العربية السعودية ما يشكّل دليلاً واضحاً على توسّعنا السريع في المنطقة. كما قمنا بافتتاح ورشة «بنتلي» الأكبر عالمياً في دبي والتي تستطيع خدمة 140 سيارة «بنتلي» في الوقت ذاته.»

وأضاف: «شهدت مجموعة طرازات «كونتيننتال جي تي» و«جي تي سي V8» الجديدة بداية جيدة في النصف الثاني من 2012، واسهمت بشكل كبير في مبيعاتنا الإقليمية وفازت بلقب «أفضل كوبيه فخمة» في فعالية «جوائز سيارات الشرق الأوسط». ونحن الآن نتطلّع للعام 2013 وطرح منتجات جديدة رائعة في سوق منطقة الشرق الأوسط.»